صفات الله تعالى ولزم المعتزلة حيث جعلوا العالمية والقادرية والحيية والوجو
دية احوالا ثابتة ازلا مع الذات ولا نعني بالموجود الا ما عنوا بالمثبوت ثم
ولا قديم بالذات سوى الله تعالى لما سيأتي من ادلة توحيد الواجب وما وقع
في عبارة بعضهم من ان صفات الله واجبة او قديمة بالذات فمعناه بذات الواجب
بمعنى انها لا تفتقر الى غير الذات واما القديم بالزمان فجعله الفلاسفة تسعة شيئا
منه تشير من الممكنات كالمجردات والافلاك وغيرها كما علم ما سيأتي والمتكلمون
منا الصفات الله تعالى فقط بينوا الزمان سوى الله تعالى وصفاته حادث بالزمان
واما المعتزلة فقد بالغوا في التوحيد فنفوا القدم الزماني ايضا عما سوى
الله تعالى اثبتوا احوالا اربعة هي العالمية والقادرية والحيية والموجودية وزعموا
انها ثابتة ازلا مع الذات وزاد ابو هاشم حالة خامسة علة للاربعة
مميزة للذات هي الالهية ولم يجعلوا القول بتعدد القدماء هو تفصيل ما قال
الامام في المحصل ان المعتزلة وان بالغوا في انكار ثبوت القدماء لكنهم قالوا بما يلزم
لانهم قالوا الاحوال الخمسة المذكورة ثابتة ازلا مع الذات والثابت في الازل على
هذا القول امور قديمة ولا معنى للقديم الا ذلك واعترض عليه الحكيم المحقق
بانهم يفرقون بين الوجود والثبوت ولا يجعلون الاحوال موجودة بل ثابتة فلا يلزم
خلاف ذلكم الا كلام في تفسير القديم بما لا اول لوجوده الا ان نغير التفسير ونقول
القديم ما لا اول لثبوته وكان في قول الامام ولا معنى للقديم الا ذلك دفع لهذا
الاعتراض الا لا نعني بالوجود الا ما عنوا بالثبوت فلا فرق في المعنى بين قولنا
ما لا اول لوجوده ولا اول لثبوته منعي لونا فيه الالفاظ غير الوجود الى الثبوت ونقل
في المواقف عن الاشاعرة انهم اثبتوا ثمانية هي الوجود والحياة والعلم والقدرة ولا
نزاع في تسامح قوله والقديم بالزمان يمتنع استناده الى المختار لان القصد
الى الايجاد مقارن للعدم ضرورة والنزاع مكابرة ش يعني ان اثر المؤثر المختار لا يكون
الا حادثا مسبوقا بالعدم لان القصد انما يتوجه الى تحصيل ما ليس بحاصل وهذا
متفق عليه بين الفلاسفة والمتكلمين والنزاع فيه مكابرة وانما النزاع في الواجب

عن

١٠٧

عن الحكمة وذلك انه قال يسبق الايجاد القصد لسبق الايجاب الايجاد بجواز كون نفسها
لذاته دون الزمان وفي جواز كون اثر ما قديما بقدمه في كتاب بيان الحال مما رأيته
ما قال على سبيل الاعتراض من انه لا يمتنع ان يكون وجود العالم ازليا مستندا
الى الواجب تعالى ويكون ما بعد الوجود متقدما عليه بالذات كما في حركة اليد والخاتم
ثم وهو لا يشعر بانتسابه على كون الواجب مختارا لا موجبا ولهذا مثل بحركة
اليد والخاتم واقتصر في الجواب على دفع النقض فقال لا نسلم استناد حركة
الخاتم الى حركة اليد بل هما معلولا علم مؤثر خارج نعم قد صرح في شرح الاشارات
بان الفلاسفة لم يذهبوا الى ان القديم يمتنع ان يكون معلولا لفاعل مختار ولذا الى
ان الشيخ الامام ابو الحسين بعد ان مختار بل الى ان قدرته واختياره لا يوجبان تغيرا في ذاته
وان ما عليه لبيان نفي الفاعلية المختار بين ذوي الطبائع الجسمانية ولهذا ان
لا تام في الفاعلية وان العالم اثر له مستند اليه وانت خبير بان هذا الاحتراز
عن شناعة نفي القدرة والاختيار عن الصانع واما كونه عندهم موجبا
بالذات لما فاعلا مختارا باختيار لا شيء يمتنع قوله دون الموجب لو امكن
اذ في التخلف عن تمام العلة ترجيح بلا مرجح وما قيل ان افاضة مال البقاء والاتحاد
الوجود مدفوع بانه لو ش ابطلوا كون قديم موجبا بالذات على ما ذهب اليه
الفلاسفة لم يمتنع استناد الامر القديم اليه بل يجب ان يكون معلوله كما اول وسلم
ما يصدر عنه بالذات او بالوسائط القديمة قديما والا لكان وجوده بعد
ذلك ترجيحا بلا مرجح فيما يوجد في الازل ووجده مع ازل مع استواء الحال
نسبة نظرا الى تمام العلة واستدل الامام رحمه الله على امتناع استناد القديم
الى الموجب ايضا بان تأثيره في شيء يمتنع ان يكون حال بقائه والا لزم ايجاد
الموجود فيتعين ان يكون حال حدوثه او عدمه فيكون حادثا لا قديما وجوابه ما
سيأتي من ان الممتنع ايجاد الموجود بوجود حاصل بغير هذا الايجاد وهو غير لازم
وان معنى تأثير المؤثر في الشيء ايجاده اياه حال بقائه وهو ان وجوده لا
يفتقر الى وجود المؤثر ويدوم بدوامه من غير ان يكون هناك تحصيل الا بما حاصل

Copyright © King Saud University